/10.21608meae.2023.199341.1176

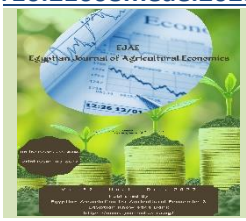

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

https://meae.journals.ekb.eg/

دراسة تحليلية للتضخم في القطاع الزراعي في مصر

د. على عبد الدايم عبد الظاهر على

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة– جامعة الأزهر بأسيوط

بيانات البحث

استلام 2023 /3/11
قبول 31 / 8/ 2023

الكلمات المفتاحية:
الأسعار– الأرقام القياسية – معدل التضخم فى القطاع الزراعي – التضخم المستورد

المستخلص

يعكف الباحثون ومتخذو القرار علي رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار وكميات هذه المحاصيل التي يتم التعامل بها في الأسواق من خلال الأرقام القياسية والتي تعتبر أداة إحصائية تساعد الباحثين ومتخذي القرارات السياسية على التعرف على مستوى أسعار محاصيل وكيفية تغير حجم إنتاجها بمرور الزمن، والتعرف على القوة الشرائية للنقود لتلك المحاصيل، فضلا عن الآثار السلبية المترتبة على استخدامها في التحليلات الإحصائية والاقتصادية ومن ثم انخفاض مستوى الثقة في التنبؤ بالمعادلات الإحصائية لمعدلات النمو فيها. الذي يهدد جميع خطط التنمية التي تقوم بها الدولة، وتفاقم حالات عدم الاستقرار ببنيان الطلب والعرض للسلع والخدمات. وكانت أهم النتاج هي: ابتداءً من عام 2016 كان هناك قفزة كبيرة للواردات الزراعية يقابلها زيادة متواضعة جداً فى الصادرات الزراعية وهذه الزيادة فى قيمة الواردات كان لها الأثر الأكبر فى ارتفاع مؤشري درجة الانكشاف الاقتصاد ى ، ونسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى الزراعي خلال عام 2017 ، وهذه النسبة تعبر عن ضعف الاقتصاد الزراعي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلى ، كما تعبر عن حساسية القطاع الزراعي المصري على استيراد التضخم -بلغت نسبة مساهمة التضخم المستورد فى التضخم المحلى فى القطاع الزراعي المصري أدنى قيمة لها عام 2016 بنسبة قدرت بنحو 2.40% نتيجة لارتفاع معدل التضخم فى القطاع الزراعي فى هذا العام إلى نحو 13.7%، وبلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها بنحو 11.63% عام 2007.ولذي توصى الدراسة بتعديل الأسعار الجارية للمحاصيل الزراعية بالأسعار الثابتة لاستبعاد التضخم ومراعاة تغير الأذواق وعدم تساوى التغيرات في مستويات الأسعار لكافة أفراد المجتمع وتغير سرعة دوران النقود بسبب تغير عادات الشراء لدى الأفراد.

الباحث المسئول: **على عبد الدايم عبد الظاهر على**

البريد الإلكتروني alyaskar125@yahoo.com

© The Author(s) 2023

/10.21608meae.2023.199341.1176

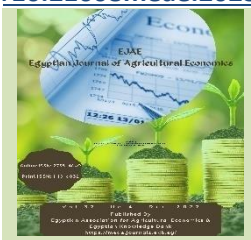

Available Online at EKb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

An Analytical Study of Inflation in The Agricultural Sector in Egypt

Dr. Ali Abdel Dayem Abdel Zaher Ali

Det. of Agric. Economics AL-Azhar Univ. Assiut

ARTICLE INFO

Article History
Received:11-3- 2023
Accepted:31**-8- 2023**

Keywords:
Prices-indices - inflation rate in the agricultural sector-imported inflation

ABSTRACT

Researchers and decision-makers are monitoring changes in the prices and quantities of these crops that are traded in the markets through indices, which is a statistical tool that helps researchers and political decision-makers to identify the level of crop prices and how the volume of their production changes over time, and identify the purchasing power of money for these crops, which threatens all development plans undertaken by the state, and exacerbate instability by building demand and supply of goods and services. The most important result was that starting in 2016, there was a big jump in agricultural imports, offset by a very modest increase in agricultural exports, and this increase in the value of imports had the greatest impact on the rise of the two indicators of the degree of economic exposure, and this percentage reflects the weakness of the agricultural economy and its inability to cover domestic demand, and the contribution of imported inflation to domestic inflation in the Egyptian agricultural sector reached its lowest value in 2016 by an estimated 2.40% as a result of the increase in the inflation rate in the agricultural sector this year to about 13.7%, and this percentage reached its maximum value by about 11.63% in 2007.The study recommends adjusting the current prices of crops Agricultural prices are fixed to exclude inflation and to take into account changing tastes and unequal changes in price levels for all members of society and changes in the speed of money turnover due to changing purchasing habits of individuals.

Corresponding Author : **Ali Abdel Dayem Abdel Zaher Ali**
Email **alyaskar125@yahoo.com**

© *The Author(s) 2023.*

/10.21608meae.2023.199341.1176

مقدمة:

يعكف الباحثون ومتخذو القرار علي رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار وكميات هذه المحاصيل التي يتم التعامل بها في الأسواق من خلال الأرقام القياسية والتي تعتبر أداة إحصائية تساعد الباحثين ومتخذي القرارات السياسية على التعرف على مستوى أسعار المحاصيل وكيفية تغير حجم إنتاجها بمرور الزمن، والتعرف على القوة الشرائية للنقود لتلك المحاصيل، ومعرفة الكفاية الإنتاجية ومدى العلاقة بين زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية والتكاليف، لتحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات الأسر المعيشية، ويعد الرقم القياسي أداة إحصائية مهمة لقياس مقدار التغير في الظواهر الاقتصادية خلال فترتين زمنيتين أو مكانين تسمى الأولى فترة الأساس والثانية فترة المقارنة (أو مكان الأساس ومكان المقارنة)، والرقم القياسي الأمثل هو الذي يحقق اختباري الانعكاس الزمني في الأساس والانعكاس في المعامل **(حسين، وجبر 2018)**.

ويعد التضخم من أكبر المشاكل التى يعانى منها اقتصاديات الدول خاصة النامية منها لتأثيرها المباشر على مستوى معيشة ورفاهية أفرادها ، لذلك تنظر الحكومات والأفراد للتضخم بأنه شيئاً ينبغي العمل على تجنب وقوعه ، لأنه ينطوي على تكبيد الأفراد والحكومات لأنواع مختلفة من التكاليف ، وما له من آثار سيئة تؤثر على النمو والتنمية والاستقرار السياسي والإجتماعى، كإضعاف الثقة فى العملة الوطنية ، وسؤ تخصيص الموارد الاقتصادية ، وضعف القدرة التصديرية وخلق مناخ ملائم للمضاربات والأسواق السوداء للسلع ، لذا أصبح الاستقرار الاقتصاد ى هدفاً تسعى معظم الدول إلى تحقيقه ، ويقاس التضخم فى القطاع الزراعي بمعدلات التغير التى تطرأ على المستوى العام للأسعار ، لذلك تستخدم الأرقام القياسية للتعبير عن معدلات التضخم فى هذا القطاع والتى تتمثل فى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الريف، والرقم القياسي لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية ، والرقم القياسي الضمنى الزراعي **(حسين، وجبر 2018)**.

وفى ظل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية وانخفاض الميل الحدي للتصدير وارتفاع الميل الحدي للأسيتراد يزداد العبء على الموازنة العامة للدولة لتوفير النقد الاجنبى من اجل الحصول على السلع الغذائية خاصة تدبير أكثر من 50% من احتياجات الغذاء للسكان، مما يؤدى إلى مزيد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي بشكل عام ترجع إلى عدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتيا مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم، مما يتحتم معه دراسة مؤشرات وقياس تغيرات الأسعار في القطاع الزراعي المصري .

مشكلة الدراسة:

تمكن مشكلة البحث في إغفال الباحثين ومتخذي القرار لأهمية الأرقام القياسية للمحاصيل الزراعية وتطبيقاتها في الاقتصاد الزراعي المصري ودورها في متابعة التغيرات التي تطرأ على السلاسل الزمنية لأسعار وإنتاج الغذاء وأهميتها في تفسير عامل التضخم، وما ينطوي علي استخدام الأسعار الجارية عند تفسير تطور الأسعار المزرعية إلى نتائج سلبية تؤثر سلبياً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك، فضلا عن الآثار السلبية المترتبة على استخدامها في التحليلات الإحصائية والاقتصادية ومن ثم انخفاض مستوى الثقة في التنبؤ بالمعادلات الإحصائية لمعدلات النمو فيها . الذى يهدد جميع خطط التنمية التي تقوم بها الدولة، وتفاقم حالات عدم ،الاستقرار ببنيان الطلب والعرض للسلع والخدمات.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها الاقتصاد الزراعي المصري خلال الفترة (2001-2020)، نتيجة زيادة المعدلات التضخمية من ناحية ، حيث قدر متوسط التضخم فى أسعار المنتجين للحاصلات الزراعية بنحو 12.5%. وبلغ متوسط معدل التضخم فى الريف نحو 7.02%،ما بلغ متوسط معدل التضخم فى الأسعار التى يدفعها الزراع ثمناً للمدخلات الإنتاجية نحو 13.02%، ومن ناحية أخرى حقق الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي نمواً سالباً قدر بنحو (0.35%) فى متوسط فترة الدراسة ، وبلغ متوسط معدل نمو متطلبات الإنتاج الزراعي نحو1.32%،ما بلغ متوسط معدل نمو الإنتاجية الفدانية نحو0.6% ، وبلغ متوسط معدل التضخم فى الأسعار التى يتسلمها الزراع ثمناً لمنتجاتهم نحو 3.9% ، وبلغت نسبة مساهمة التضخم المستورد فى التضخم المحلى فى قطاع الزراعة نحو 4.32%، وهذا يعنى أن نحو 95.68% من الزيادة فى المستوى العام لأسعار السلع الزراعية فى متوسط تلك الفترة

/10.21608meae.2023.199341.1176
ترجع لأسباب محلية نتيجة الإختلالات الهيكلية فى هذا القطاع . مما يستدعى معه دراسة معدلات التضخم في القطاع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا مباشرا على كافة قطاعات الاقتصاد القومي باعتباره المصدر الرئيسي للإمدادات المطلوبة للقطاعات الأخرى.

هدف الدراسة:

يستهدف البحث دراسة مؤشرات القطاع الزراعي المصري، بالإضافة إلى دراسة تطور الأرقام القياسية ومعدلات التضخم، والتضخم المستورد، ودراسة المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى وجود التضخم المستورد فى القطاع الزراعي المصري.

الطريقة البحثية:

تحقيقنا لأهداف الدراسة فقد اعتمد البحث على كل من الأسلوب الاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي والكمي من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وأسلوب تحليل الانحدار لتقدير الاتجاه الزمني لبعض المتغيرات موضوع الدراسة، كما تم استخدام بعض المقياس والمعايير الاقتصادية لقياس الأرقام القياسية في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (2001-2020). كما اعتمد البحث على البيانات الثانوية والتي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وذلك عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ونشرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تم الاستعانة بالعديد من البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي أعدتها الجهات المختلفة.

النتائج والمناقشة:

أولاً: مؤشرات القطاع الزراعي المصري خلال الفترة 2001-2020 :

1- **الناتج المحلى الزراعي :**يوضح الجدول (1) تطابق قيم الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية وبالأسعار المثبتة خلال سنوات 2001، 2002 ، 2007، 2012 ،2017 ، وبلغ الناتج المحلى الزراعي بالأسعار المثبتة أقصاه فى عام 2003 بقيمة بلغت 61.2مليارجنيه، وبلغ أدناه فى عام 2011 بقيمة بلغت 113.3مليار جنيه، وعند مقارنةً بالناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية يتضح بلغ أدناه فى عام 2003 بقيمة بلغت 62.3مليار جنيه، وأقصاه فى عام 2011بقيمة بلغت 190.2مليارجنيه، وهو ما تعكسه الأرقام القياسية لنكمش الناتج المحلى الزراعي والذى بلغ أدناه فى عام 2003 وأقصاه فى عام 2011، كما يوضح الشكل (1) اتجاه معدل نمو الناتج المحلى الزراعي الحقيقي إلى الثبات فى معظم سنوات الدراسة، وبلغ معدل النمو أدناه بنحو 2.6% عام 2002، وبلغ أقصاه عام2007 بنحو 3.7%.

2- **نسبة مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالي:**بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار المثبتة أدناها بنحو11.07%عاما 2015 بقيمة بلغت 206.3 مليار جنيه بينما بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار المثبتة فى هذا العام 1863.2مليار جنيه، وبلغت هذه النسبة أقصاها عام 2012 بنحو 29.9% وبلغت قيمة الناتج المحلى الزراعي والإجمالي فى هذا العام حوالي 188.8، 631.3مليار جنيه على الترتيب كما هو موضح بالجدول والشكل (1) .

3- **متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:**بدراسة نفس الجدول يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فى مصر خلال عامي 2001، 2020 بلغ حوالي 743، 4361 جنيه حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد خلال عام2020 بما يقارب ست مرات تقريباً.

ثانياً: تطور الأرقام القياسية ومعدلات التضخم فى القطاع الزراعي المصري:

1- **الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي:** ويشتمل على قسمين رئيسيين

أ- قسم الإنتاج النباتي: ويتضمن المجموعات التالية (المجموعة الرئيسية للمحاصيل الحقلية، والخضر والمقات، والموالح والفاكهة والنخيل، والمحاصيل الطبية والعطرية ونباتات الزينة).

ب- قسم الإنتاج الحيواني: ويتضمن المجموعات التالية (مجموعة الإنتاج الحيواني، مجموعة الإنتاج الحشري، مجموعة الأسماك وصيد البحر).

/10.21608meae.2023.199341.1176

يتبين بدراسة الجدول (2) أن ذلك الرقم خلال الفترة (2001-2020) تراوح بين حد أدنى بلغ نحو85.52% عام 2016، وحد أقصي بلغ نحو126.16% عام 2009، بنسبة زيادة قدرت بنحو 47.52% مقارنة بعام2016، وبلغ معدل النمو السنوي لذلك الرقم أدناه عام 2010بنحو (-27.5)%، وبلغ أقصاه بنحو 8.5% عام 2002، بمعدل نمو سالب بلغ نحو (-0.35)% فى المتوسط، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التكعيبية كانت أوفق الصور لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي لكمية الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة، حيث أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01)، بمقدار نقص سنوى بلغ نحو3.96%، بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 3.94% من المتوسط الهندسي البالغ نحو100.42% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو 79% من التناقص فى قيم ذلك المتغير يفسرها العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، كما يتضح من نفس الجدول أن التقلبات الكمية فى الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي قدرت بنحو 14.62% .

جدول (1) : تطور الناتج المحلي الزراعي في مصر خلال الفترة (2001-2020) .

بيان / السنوات	الناتج الزراعي (مليون جنيه)		الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار المثبتة (مليون جنيه)	معدل نمو الناتج الزراعي % بالأسعار المثبتة	% مكمش الناتج المحلى الزراعي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فى مصر (بالجنيه)	% الناتج الزراعي/ الناتج الإجمالي بالأسعار المثبتة
	الأسعار الجارية	الأسعار المثبتة					
2001	47969	47969	296812.4	2.7	100.00	734	16.16
2002	58369	58369	354563.6	2.6	100.00	876	16.46
2003	62577	61208	365547.9	2.8	102.24	901	16.74
2004	70319	63238.4	381001.3	3.4	111.20	913	16.60
2005	75291.2	64088.9	400423.5	3.3	117.48	907	16.01
2006	81766.2	66179	424154.5	3.3	123.55	919	15.60
2007	99953	99953	710386.6	3.7	100.00	1357	14.07
2008	113104	103299.1	761398.3	3.3	109.49	1374	13.57
2009	135464.6	106574.2	796215.6	3.2	127.11	1385	13.39
2010	160969.6	110277.1	837770.3	3.5	145.97	1402	13.16
2011	190159.3	113278.8	853970.2	2.7	167.87	1407	13.26
2012	188785	188785	631285.9	2.9	100.00	2294	29.90
2013	209748	194453	1751312.5	3.0	107.87	2298	11.10
2014	241493	200299	1802400.1	3.0	120.57	2307	11.11
2015	274960	206313	1863168.7	3.1	133.27	2319	11.07
2016	318877.9	212844.6	1905200.0	3.1	149.82	2338	11.17
2017	398539.4	398539.4	1974185.9	3.2	100.00	4186	20.19
2018	498098.2	410953.7	3598942.3	3.1	121.21	4230	11.42
2019	588037.5	424708.2	3783707.0	3.3	138.46	4294	11.22
2020	672783.5	438725.7	3879424.6	3.3	153.35	4361	11.31

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوي ، أعداد متفرقة

شكل (1) نسبة ومعدل نمو الناتج المحلى الزراعى بالأسعار المثبتة

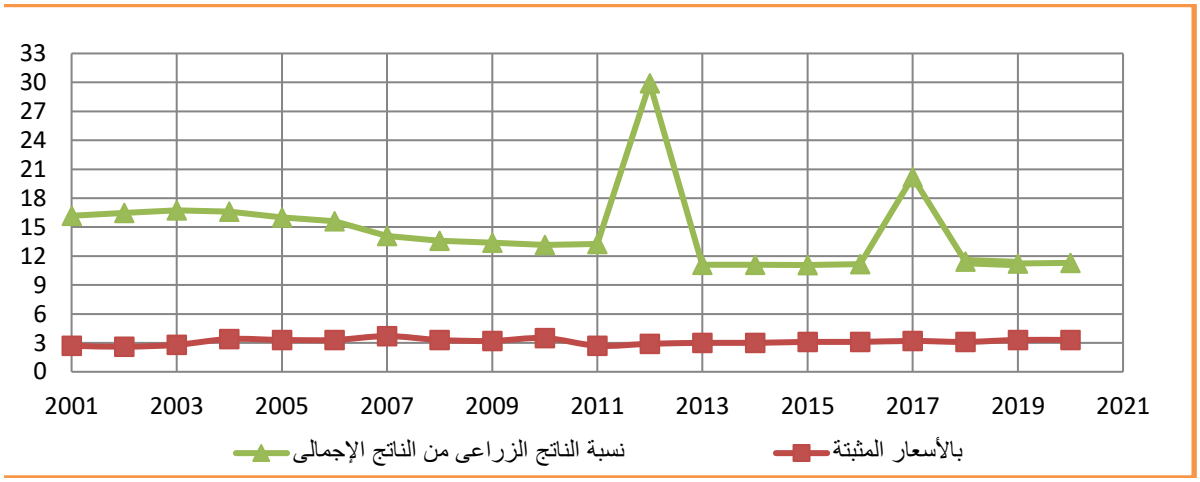

المصدر: *حسبت من الجدول رقم (1) .*

2- **الرقم القياسي لإجمالي كمية متطلبات الإنتاج الزراعي**: ويشتمل على قسمين أساسيين:

أ- متطلبات الإنتاج الزراعي: وتنقسم إلى (مجموعة المبيدات الكيماوية، مجموعة الوقود والزيوت والشحوم والصيانة).

ب- سلع زراعية وسيطة: وتنقسم إلى (مجموعة التقاوي، مجموعة الأسمدة، مجموعة الأعلاف، مجموعة بيض التفريخ).

وبدراسة الجدول (2) يتبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو70.03% عام 2015، وحد أقصي بلغ نحو 118.59% عام 2018 بنسبة زيادة قدرت بنحو 69.34% مقارنة بعام2015، وبلغ معدل النمو السنوي لذلك الرقم أدناه عام 2008بنحو (-25.8)%، وبلغ أقصاه بنحو 41.6% عام 2016، بمتوسط بلغ نحو1.4% ، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التربيعية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي لمتطلبات الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.05)، بمقدار تزايد سنوي بلغ نحو0.80% بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 0.84% من المتوسط الهندسي البالغ نحو95.35 % خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو 31% من التزايد فى كمية ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، ويوضح نفس الجدول أن التقلبات الكمية في الرقم القياسي لإجمالي كمية متطلبات الإنتاج الزراعي قدرت بنحو 14.57% .

3- **الرقم القياسي لمتوسط إنتاجية الفدان**: ويتضمن(30) مفردة من مفردات الإنتاج الزراعي وهى:

(قمح، شعير،ذرة شامية، ذرة رفيعة، ذرة صفراء، أرز، فول جاف، عدس، ترمس، حمص، حلبة، فول أخضر، قطن، كتان ، تيل ألياف، فول سودانى، سمسم، بذور كتان، عباد شمس، فول صويا، قصب سكر، بنجر، بصل، بذور برسيم، خضر شتوية، خضر صيفية، خضر نيلية، موالح، فاكهة ، نباتات عطرية).

/10.21608meae.2023.199341.1176

جدول (2) : تطور الأرقام القياسية ومعدلات التضخم فى القطاع الزراعى فى مصر خلال الفترة(2000-2020).

سنة الأساس (2001= 100).

السنوات	الرقم القياسى %									معدل التضخم السنوي للرقم القياسي %			معدل التضخم %					
	لاجمالى كمية الإنتاج الزراعي	لاجمالى كمية متطلبات الإنتاج الزراعي	لمتوسط إنتاجية الفدان	للقيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية	للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع	للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع	الضمنى الزراعي	لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية	لأسعار لمستهلك بن فى الريف	لاجمالى كمية الإنتاج الزراعي	لاجمالى كمية متطلبات الإنتاج الزراعي	لمتوسط إنتاجية الفدان	للقيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية	للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع	للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع	للرقم القياسى الضمنى الزراعي	لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية	لأسعار المستهلكين فى الريف
2001	100	100	100	100	100	100	100	100	100	-	-	-	-	-	-	-	-	11.8	2.3
2002	108.46	104.78	103	112.56	106.39	112.56	100	107.93	102.09	8.46	4.78	3	12.56	6.39	12.56	-	0	13.9	2.7
2003	110.38	109.73	102.53	127.52	120.13	127.52	102.24	131.51	109.07	1.77	4.72	0.46-	13.29	12.91	19.08	2.24	18.1	2.9	
2004	111.94	100.96	102.53	155.2	136.54	155.2	111.2	157.8	126.74	1.41	7.99-	0	21.71	13.66	3.48	8.76	13.1	3	
2005	117.79	108.6	105.35	172.24	147.15	172.24	117.48	164.91	130.93	5.23	7.57	2.75	10.98	7.77	16.35	5.65	10.9	6	
2006	119.27	109.12	106.19	172.24	145.28	165.98	123.55	177.59	140.7	1.26	0.48	0.8	0	1.27-	2.85	5.17	11	7.2	
2007	123.37	112.34	107.7	216.14	172.88	187.69	100	202.28	156.28	3.44	2.95	1.42	25.49	19	13.08	(19.1 2)	8.5	10.4	
2008	125.11	83.41	105.92	271.08	202.65	231.6	109.49	155.01	188.14	1.41	25.75-	1.65-	25.42	17.22	23.39	9.49	25.5	10.1	
2009	126.16	79.41	104.41	269.38	199.9	243.31	127.11	162.63	209.3	0.84	4.8-	1.43-	0.63-	1.36-	5.06	16.09	11.9	11.2	
2010	91.46	77.85	90.59	305.49	117.08	277.67	145.97	186.46	232.56	27.5-	1.96-	13.24-	13.4	41.43-	14.12	14.84	11.6	11.1	
2011	95.03	86.62	102.81	111.92	127.31	332.94	167.87	214.86	257.91	3.9	11.27	13.49	63.36-	8.74	19.91	15	23.9	10.9	
2012	89.98	85.4	98.3	119.27	137.23	362.75	100	218.83	277.67	5.31-	1.41-	4.39-	6.57	7.79	8.95	(40.4 2)	10.1	7.6	
2013	89.88	85.58	87.68	127.78	144.2	372.23	107.87	232.03	309.07	0.11-	0.21	10.8-	7.14	5.08	2.61	7.87	13.1	11.4	
2014	91.54	86.71	96.51	135.76	152.25	386.91	120.57	249.77	340.7	1.85	1.32	10.07	6.25	5.58	3.94	11.77	11	10.2	
2015	89.8	70.03	108.45	96.87	110.11	448.09	133.27	259.32	377.67	1.9-	19.24-	12.37	28.65-	27.68-	15.81	10.54	3.9	10.9	
2016	85.52	99.13	109.96	117.4	125.82	511.04	149.82	287.22	138.84	4.77-	41.55	1.39	21.19	14.27	14.05	12.41	13.7	15.2	
2017	89.45	111.99	112.31	86.93	157.86	674.32	100	381.79	183.26	4.6	12.97	2.14	25.95-	25.46	31.95	(33.3 2)	22	32	
2018	88.06	118.59	111.08	92.3	170.91	831.5	121.21	455.92	208.37	1.55-	5.89	1.1-	6.18	8.27	23.31	21.21	17.5	13.7	
2019	86.57	89.66	93.42	97.42	108.64	889.32	138.46	489.31	224.88	1.69-	24.39-	15.9-	5.55	36.43-	6.95	14.23	12.7	7.9	
2020	87.97	106.69	105.54	92.21	145.48	1092.71	153.35	494.21	236.51	1.62	18.99	12.97	5.35-	33.91	22.87	10.75	6.4	5.3	
المتوسط	100.42	95.35	102.5	137.75	138.69	300.37	119.89	216.93	187.83	0.35-	1.35	0.57	2.59	3.89	13.02	3.7	12.5	7.9	

المصدر:

1- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، المجلة الاقتصادية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية للقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

/10.21608meae.2023.199341.1176

جدول (3): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الأرقام القياسية للقطاع الزراعي فى مصر خلال الفترة (2001-2020).

المتغير التابع (%) الرقم القياسي	متوسط المتغير التابع %	معامل الاختلاف %	نموذج المعادلة	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي%
لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي	100.42	14.62	ص^هـ = 87.1 + 13.1س – 1.6س2 + 0.05 س3 (4.1)** (-4.5)** (4.3)**	0,79	**20.063	3.96 -	3.94 -
لإجمالي كمية متطلبات الإنتاج الزراعي	95.35	14.57	ص^هـ = 118.8- 5.5 س + 0.3س2 (2.8 -)* (2.7)*	0.31	*3.790	0.80	0.84
لمتوسط إنتاجية الفدان	102.50	6.48	ص^هـ = 101.9 + 0.07س (0.3)	0.004	0.070	-	-
للقيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية	137.75	48.05	ص^هـ = - 1.7 + 70.5 س – 6.8س2 + 0.2 س3 (3.6)** (- 3.2)** (2.6)*	0.61	**8.353	6.15 -	4.46 -
للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع	20.93	138.69	ص^هـ = 60.9+ 31.1س – 2.9 س2 + 0.1 س3 (2.8)* (- 2.5)* (2.2)*	0.38	*3.029	3.3	2.38
للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع	300.37	94.55	ص^هـ = 33.5 + 48.6 س – 5.4 س2 + 0.3 س3 (3.45)**(- 3.52)** (5.78)**	0.89	**492.378	34.43	11.46
الضمنى الزراعي	119.89	17.29	ص^هـ = 103.1+ 1.7 س (2.44)*	0.25	*5.974	1.7	1.41
لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية	216.93	55.95	ص^هـ = 72.4 + 29.7 س – 3.2 س2 + 0.1س3 (2.84)* (- 2.81)* (4.03)**	0.96	**159.346	4.43 -	2.04 -
لأسعار المستهلكين فى الريف	187.83	42.88	ص^هـ = 23.1+ 33.2 س ـ 1.2س2 (3.70)**(- 2.84)*	0.58	**11.905	8	4.25

– معامل الإختلاف C.V= الانحراف المعياري Std. Deviation ÷ المتوسط Mean × 100.

– ص^هـ: تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير التابع المشار إليه، سهـ: تشير إلى عنصر الزمن، حيث هـ = 1، 2، 3,,,,,, ، 20 سنة.

– مقدار التغير للدالة فى الصورة التكعيبية= المشتقة الأولى = ± ب1(مجـ أرقام السلسلة ÷ عددها) ± ب2(مجـ أرقام السلسلة ÷ عددها) ^{2}.

– القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة " t " المحسوبة .

– (*): معنوي عند مستوى معنوية (0,05)، (**): معنوي عند مستوى معنوية (0,01) .

المصدر: حسبت من بيانات جدول (2).

/10.21608meae.2023.199341.1176

شكل (2) معدلات التضخم فى القطاع الزراعي وفقاً للرقم القياسي

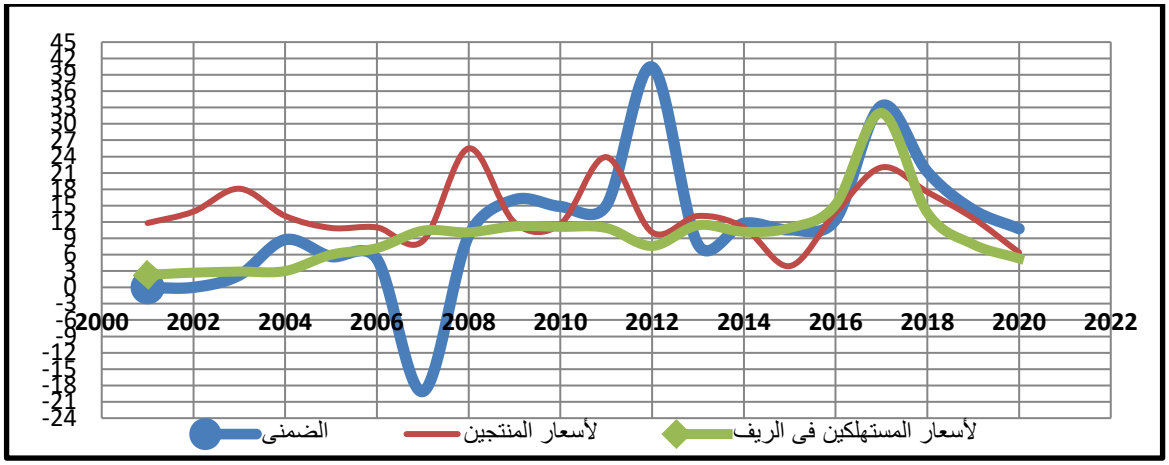

المصدر: *حسبت من الجدول رقم (2) .*

حيث يوضح الجدول (2) أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو87.68% عام 2013، وحد أقصي بلغ نحو 112.31% عام 2017 بنسبة زيادة قدرت بنحو28.1 % مقارنة بعام2013، وبلغ معدل النمو السنوي لذلك الرقم أدناه عام 2019بنحو (15.9)%، وبلغ أقصاه بنحو 13.5% عام 2011، بمتوسط بلغ نحو0.6% ، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة الخطية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي لمتوسط إنتاجية الفدان، حيث أخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً وغير مؤكداً إحصائياً، كما يتضح من نفس الجدول أن التقلبات الكمية في الرقم القياسي لمتوسط إنتاجية الفدان بلغت بنحو 6.48% .

4- **الرقم القياسي للقيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية** :ويشتمل ذلك الرقم على (إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي ، إجمالي قيمة متطلبات الإنتاج الزراعي) .

حيث يوضح الجدول (2) أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو86.93% عام 2017، وحد أقصي بلغ نحو 305.49% عام 2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو251.42 % مقارنة بعام 2017،وبلغ معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي للقيمة المضافة بالأسعار الجارية أدناه عام 2011بنحو (63.36)%، وبلغ أقصاه بنحو 25.49% عام 2008، بمتوسط بلغ نحو2.59% ، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التكعيبية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني للرقم القياسي للقيمة المضافة خلال فترة الدراسة، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متناقصاً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01)، بمقدار تناقص سنوي بلغ نحو6.15% بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 4.46% من المتوسط الهندسي البالغ نحو137.75% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو61% من التناقص فى قيم ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، كما يتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية فى الرقم القياسي للقيمة المضافة الإجمالية قدرت بنحو48.05 % .

5- **الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع**: ويتضمن نفس الأقسام والمجموعات والمفردات المكونة للرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي .

وبدراسة الجدول (2) يتضح أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو100% عام 2001، وحد أقصي بلغ نحو 202.65% عام 2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 102.65% مقارنة بسنة الأساس ،وبلغ معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع أدناه عام 2010بنحو (41.43)%، وبلغ أقصاه بنحو 33.91% عام 2020، بمتوسط بلغ نحو3.49% ، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التكعيبية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي للأسعار المقبوضة خلال فترة الدراسة، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0,05)، بمقدار تزايد سنوي بلغ

نحو3.3% بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 2.38% من المتوسط الهندسي البالغ نحو138.69% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو38 % من التزايد فى قيم ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، و يتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية فى الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع بلغت بنحو 20.93% .

6- **الرقم القياسي للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع**: ويوضح هذا الرقم التطور فى قيم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وهو رقم نسبى تم حسابه باستخدام الصيغة $iP=P_1/P_0*100$ ، حيث ip الرقم النسبى للظاهرة، قيم الظاهرة فى سنة الأساسP_0 والمقارنةP_1 ، وتمثل قسم مستلزمات الإنتاج الزراعي كل ما يشترى من داخل وخارج القطاع الزراعي واللازم للإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والتقاوي والمبيدات ***(الرسول ، وآخرون 2019).***

وبدراسة الجدول (2) يتضح أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو100% عام 2001، وحد أقصي بلغ نحو 1092.7% عام 2020 بنسبة زيادة قدرت بنحو 992.7% مقارنة بسنة الأساس ، وبلغ معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع أدناه عام 2013بنحو2.61%، وبلغ أقصاه بنحو 31.95% عام 2017، بمتوسط بلغ نحو13% ، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التكعيبية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي للأسعار المدفوعة خلال فترة الدراسة، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0,01)، بمقدار تزايد سنوي بلغ نحو34.43% بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 11.46% من المتوسط الهندسي البالغ نحو300.37% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو89 % من التزايد فى قيم ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، و يتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية فى الرقم القياسي للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع بلغت بنحو 94.6% .

7- **الرقم القياسي الضمنى الزراعي**: ويضم جميع أسعار السلع والخدمات الزراعية وأسعار الجملة والتجزئة، ويمكن الحصول علية بقسمة الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية على الناتج المحلى الزراعي بالأسعار المثبتة فى نفس السنة مضروبا فى مائة ، فإذا كان الرقم القياسي الضمنى الزراعي يساوى 100% دل ذلك على استقرار المستوى العام لأسعار السلع الزراعية ، وإذا زاد ذلك الرقم عن 100% دل على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الزراعية ، وإذا نقص عن 100% دل على انخفاض المستوى العام لأسعار السلع الزراعية.

وخلال فترة الدراسة 2001-2020 نلاحظ استقرار المستوى العام لأسعار السلع الزراعية خلال خمسة أعوام وهى 2001 ، 2002 ، 2007 ، 2012 ، 2017 ، ويوضح الجدول (2) أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو100% خلال خمسة أعوام ، وحد أقصي بلغ نحو167.87 % عام 2011 بنسبة زيادة قدرت بنحو 67.87% مقارنة بتلك السنوات، وبلغ معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي الضمنى الزراعي أدناه خلال عامي 2001، 2002 بنحو (0)%، وبلغ أقصاه بنحو 21.21% عام 2018، بمتوسط بلغ نحو3.7% كما هو موضح بالشكل (2)، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة الخطية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي الضمنى الزراعي ، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.05)، بمقدار تزايد سنوي بلغ نحو1.7% بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 1.41% من المتوسط الهندسي البالغ نحو119.89% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو25 % من التزايد فى قيم ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، كما يتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية للرقم القياسي الضمنى الزراعي قدرت بنحو 17.29% .

8- **الرقم القياسي لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية**: ويقيس هذا الرقم التغيرات التى تحدث فى مستويات أسعار المنتجين المحليين للسلع والخدمات الزراعية – أي السلع والخدمات التى تشترى لأغراض الزراعة- وقام الجهاز بإنتاج هذا الرقم اعتبارا من بيانات شهر سبتمبر 2007 بدلاً من الرقم القياسي لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية والذى كان يصدر قبل هذا التاريخ .

ويوضح الجدول (2) أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو100% عام2001، وحد أقصي بلغ نحو 494.21% عام 2020 بنسبة زيادة قدرت بنحو394.21 % مقارنة بسنة الأساس ، وبلغ معدل التضخم فى أسعار المنتجين للحاصلات الزراعية أدناه عام 2015بنحو 3.9%، وبلغ أقصاه بنحو 25.5% عام 2008، بمتوسط بلغ نحو12.5% كما هو موضح بالشكل (2)، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التكعيبية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي لأسعار المنتجين الزراعيين خلال فترة الدراسة، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متناقصاً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01)، بمقدار نقص سنوي بلغ نحو4.43% بمعدل نقص سنوي بلغ نحو 2.04% من المتوسط الهندسي البالغ نحو216.93% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو 96% من النقص فى قيم ذلك المتغير ترجع العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، ويتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية فى الرقم القياسي لأسعار المنتجين للحاصلات الزراعية قدرت بنحو 55.95% .

9- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الريف** : ويعبر هذا الرقم عن التغيرات التى تطرأ على القوة الشرائية للنقود بالنسبة لساكني المدن ولكن بأسعار ترجيحية تتناسب مع نمط الاستهلاك فى الريف.

يتبين من الجدول (2) أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى بلغ نحو100% عام 2001، وحد أقصي بلغ نحو377.67 % عام 2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 277.67% مقارنة بسنة الأساس، وبلغ معدل التضخم فى الريف أدناه عام 2001بنحو 2.3%، وبلغ أقصاه بنحو 32.0% عام 2017، بمتوسط بلغ نحو7.9% كما هو موضح بالشكل (2)، ويتبين من الجدول (3) أن الصورة التربيعية كانت أوفق الصور لتقدير معاملة الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الريف، وأخذ ذلك المتغير اتجاهاً عاماً متزايداً ومؤكداً إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01)، بمقدار تزايد سنوي بلغ نحو8% بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 4.25% من المتوسط الهندسي البالغ نحو187.83% خلال تلك الفترة، ويشير معامل التحديد إلي أن نحو 58% من التزايد فى قيم ذلك المتغير ترجع إلى العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن ، كما يتضح من نفس الجدول أن التقلبات السعرية فى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الريف بلغت بنحو 42.88% .

ثالثاً: مؤشرات التضخم المستورد فى القطاع الزراعي المصري :

تتصف الدول النامية باعتمادها بشكل رئيسي على تصدير المواد الأولية لضعف الصناعات التحويلية ، كما أن ضعف قدرتها الإنتاجية تؤدى إلى زيادة استيراد الآلات والمعدات الزراعية ومعظم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وبالتالي فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية الزراعية بالنسبة إلى الناتج الزراعي تدل على ضعف للاقتصاد الزراعي فى هذه الدول ، ويوضح الجدول (1) بالملحق أن الميزان التجاري الزراعي المصري خلال الفترة 2001-2020 سالب فى جميع السنوات وهذا يؤكد على وجود التضخم المستورد فى قطاع الزراعة المصري ، وهناك بعض المؤشرات الاقتصادية التى يمكن استخدامها لقياس التضخم المستورد فى هذا القطاع يمكن إيجازها فيما يلي :

1- **درجة الانكشاف الاقتصادي الزراعي :** يوضح هذا المؤشر نسبة التجارة الخارجية الزراعية إلى الناتج المحلى الزراعي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج الزراعي بالتغيرات فى التجارة الخارجية الزراعية وزيادة حساسية الوضع الاقتصاد ى الزراعي للتغيرات الخارجية، وتحسب باستخدام المعادلة التالية "درجة الانكشاف الاقتصاد ى= إجمالي التجارة الخارجية الزراعية (الصادرات+الواردات) / الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية × 100"، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 40% دل ذلك على أن البلد له صلة تبعية وثيقة بالعالم الخارجي أو أن الاقتصاد الزراعي منكشفاً، وفى حالة العكس يعتبر الاقتصاد الزراعي منغلقاً ***(الرسول ، وآخرون 2019).***

وبدراسة الجدول (4) خلال الفترة 2001-2020 يتضح أن درجة الانكشاف الاقتصاد ي الزراعي تراوحت بين حد أدنى 20.36% عام 2001، وحد أقصى 42.02% عام2017 بنسبة زيادة قدرت بنحو

/10.21608meae.2023.199341.1176

106.38% مقارنة بسنة الأساس ، وبلغ المتوسط الهندسي لهذا المؤشر نحو 26.07%. مما يتضح معه أثر أسعار الواردات الزراعية على الأسعار المحلية الزراعية، وهذا يشير إلى حساسية القطاع الزراعي على استيراد التضخم فى عام 2017 نتيجة لتحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) فى نوفمبر 2016 والذى أدى لزيادة العجز فى الميزان التجاري الزراعي من 5542 إلى 98814 مليون جنيه خلال عامي 2001 ، 2017 بنسبة زيادة بلغت 1683% مقارنة بعام 2001.

2- **نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى الزراعي :** ومن خلال هذه النسبة يمكن الحكم على أن الاقتصاد منفتحاً على الخارج أم لا ، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 20% يعتبر الاقتصاد منكشفاً ، أما إذا كانت تساوى 20% يعتبر الاقتصاد منغلقاً عن العالم الخارجي.

ويوضح الجدول(4) أن هذا المؤشر تراوح بين حد أدنى 10.68% عام 2009، وحد أقصى 30.6% عام 2017 بنسبة زيادة قدرت بنحو 186.51 %مقارنة بعام2009، وبلغ المتوسط الهندسي لهذا المؤشر نحو 17.81% ، ويلاحظ استمرار زيادة هذا بالملحق. 20% ابتداءً من عام 2016 حتى عام2020 مما يعنى استمرار انفتاح الاقتصاد الزراعي المصري على العالم الخارجي خلال السنوات الخمس، ومن الشكل (3) يمكن ملاحظة أن قيمة الواردات الزراعية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية فى جميع السنوات، وأنه ابتداءً من عام 2016 كان هناك قفزة كبيرة للواردات الزراعية يقابلها زيادة متواضعة جداً فى الصادرات الزراعية ، وهذه الزيادة فى قيمة الواردات كان لها الأثر الأكبر فى ارتفاع مؤشري درجة الانكشاف الاقتصادي، ونسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى الزراعي خلال عام 2017، وهذه النسبة تعبر عن ضعف الاقتصاد الزراعي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلى ، كما تعبر عن تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية .

شكل رقم (3)
تطور هيكل الصادرات والواردات الزراعية المصرية وصافى الميزان التجاري الزراعى خلال الفترة (2020- 2001)

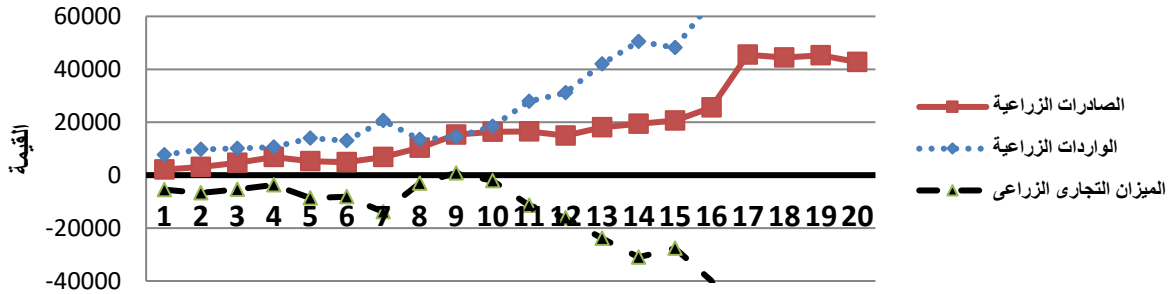

المصدر: *حسبت من الجدول رقم (1)* بالملحق .

3- **الميل الحدى للصادرات الزراعية :** ويشير هذا المؤشر إلى التغير فى قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للتغير فى قيمة الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر ، 1، وتدل القيم السالبة على انخفاض ميل الدولة للصادرات الزراعية وبالتالي انخفاض حصيلة الدولة من تلك الصادرات ***(صالح، 2014).***

ويوضح الجدول (4)، أن الميل الحدى للصادرات الزراعية بلغ أدناه عام 2005 بنحو (0.31)، وبلغ أقصاه – بقي العام، اقتصادياً - بنحو 1.12 عام 2012وتدل تلك القيمة على ارتفاع ميل الدولة للصادرات الزراعية وارتفاع حصيلة الصادرات خلال هذا العام، وبمتوسط بلغ نحو 0.14 خلال الفترة 2001-2020.

4- **الميل الحدى للواردات الزراعية :** ويشير هذا المؤشر إلى التغير فى قيمة الواردات الزراعية بالنسبة للتغير فى قيمة الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر ، 1، وتدل القيم السالبة على أن نسبة نمو الواردات الزراعية أقل من نسبة نمو الناتج الزراعي ، وانخفاض ميل الدولة للواردات الزراعية وبالتالي انخفاض مدفوعات الدولة لتلك الواردات وهى حالة جيدة لميزان المدفوعات***(صالح، 2014).***

/10.21608meae.2023.199341.1176

جدول(4): تطور مؤشرات التضخم المستورد فى القطاع الزراعي المصري :

بيان / السنوات	درجة الانكشاف الاقتصادي الزراعي %	% الواردات الزراعية / إجمالي الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	الميل الحدى للصادرات الزراعية	الميل الحدى للواردات الزراعية	التضخم المستورد %	معدل التضخم فى القطاع الزراعي	مساهمة التضخم المستورد فى التضخم المحلى فى القطاع الزراعي %
2001	20.36	15.96	-	-	0.61	11.8	5.14
2002	21.89	16.69	0.09	0.20	0.48	13.9	3.48
2003	23.49	16.08	0.38	0.08	0.48	18.1	2.66
2004	24.81	15.06	0.29	0.07	0.53	13.1	4.02
2005	25.57	18.51	(0.31)	0.67	0.76	10.9	6.96
2006	21.97	15.95	(0.06)	(0.14)	0.69	11	6.24
2007	27.38	20.59	0.10	0.41	0.99	8.5	11.63
2008	21.15	11.96	0.27	(0.54)	1.06	25.5	4.18
2009	21.95	10.68	0.22	0.04	0.31	11.9	2.60
2010	21.68	11.49	0.04	0.16	0.38	11.6	3.27
2011	23.31	14.66	0.00	0.32	0.70	23.9	2.94
2012	24.37	16.47	1.12	(2.34)	0.61	10.1	6.03
2013	28.65	20.03	0.15	0.52	0.52	13.1	3.97
2014	28.93	20.90	0.04	0.27	0.48	11	4.37
2015	25.02	17.54	0.03	(0.07)	0.25	3.9	6.30
2016	28.59	20.57	0.11	0.40	0.33	13.7	2.40
2017	42.02	30.60	0.25	0.71	0.67	22	3.06
2018	37.68	28.76	(0.01)	0.21	0.69	17.5	3.94
2019	34.23	26.52	0.01	0.14	0.58	12.7	4.59
2020	28.63	22.29	(0.03)	(0.07)	0.42	6.4	6.62
المتوسط	26.07	17.86	0.14	0.05	0.54	12.5	4.32

المصدر: حسبت من بيانات جدول (1) بالملحق .

ويتبين من الجدول (4)، أن هذا المؤشر بلغ أدناه عام 2012- بقيمة شاذة اقتصادياً - بنحو (2.34) ، فى حين بلغ أقصـــاه بنحو 0.71 عام 2017وتدل تلك القيمة على ارتفاع ميل الدولة للواردات الزراعية ، وأن نسبة نمو الواردات الزراعية تفوق نسبة نمو الناتج المحلى الزراعي، وارتفاع مدفوعات الدولة لتلك الواردات خلال هذا العام وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات، وأن الاقتصاد الزراعي أكثر عرضة للإصابة بالتضخم المستورد، وبلغ المتوسط الحسابى لهذا المؤشر نحو 0.05.

/10.21608meae.2023.199341.1176

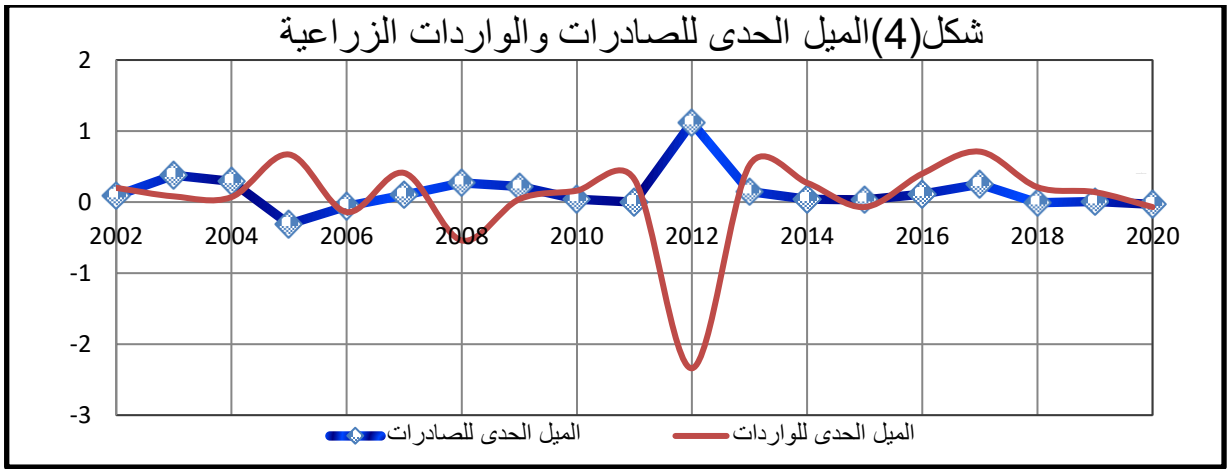

المصدر: *حسبت من الجدول رقم (4).*

رابعاً: قياس التضخم المستورد فى القطاع الزراعي :

يمكن قياسه باستخدام المعادلة التالية " التضخم المستورد = قيمة الواردات الزراعية ÷ قيمة الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية × معدل التضخم العالمي ***(صالح، 2014)***، ويوضح الجدول (4) أن التضخم المستورد فى القطاع الزراعي المصري بلغ حده الأدنى بنحو 0.25%عام 2015 بنسبة مساهمة بلغت نحو6.30% من معدل التضخم فى القطاع الزراعي فى هذا العام ، وبلغ حده الأقصى عام 2008 بنحو 1.06% تزامناً مع حدوث الأزمة المالية العالمية بنسبة قدرت بنحو4.18% من معدل التضخم فى القطاع الزراعي فى هذا العام ، وبلغ المتوسط الهندسي للتضخم المستورد فى القطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2020 نحو 0.54% بنسبة مساهمة بلغت نحو 4.32% من معدل التضخم فى القطاع الزراعي وهذا يعنى أن نحو 95.68% من الزيادة فى المستوى العام لأسعار السلع الزراعية فى متوسط الفترة (2001-2020) ترجع لأسباب محلية بسبب الإختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري ، بينما 4.32% من هذه الزيادة ترجع إلى معاملة الدولة مع العالم الخارجي ، وبلغت نسبة مساهمة التضخم المستورد فى التضخم المحلى فى القطاع الزراعي المصري أدنى قيمة لها عام 2016 بنسبة قدرت بنحو 2.40% نتيجة لارتفاع معدل التضخم فى القطاع الزراعي فى هذا العام ، وبلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها بنحو 11.63% عام 2007.

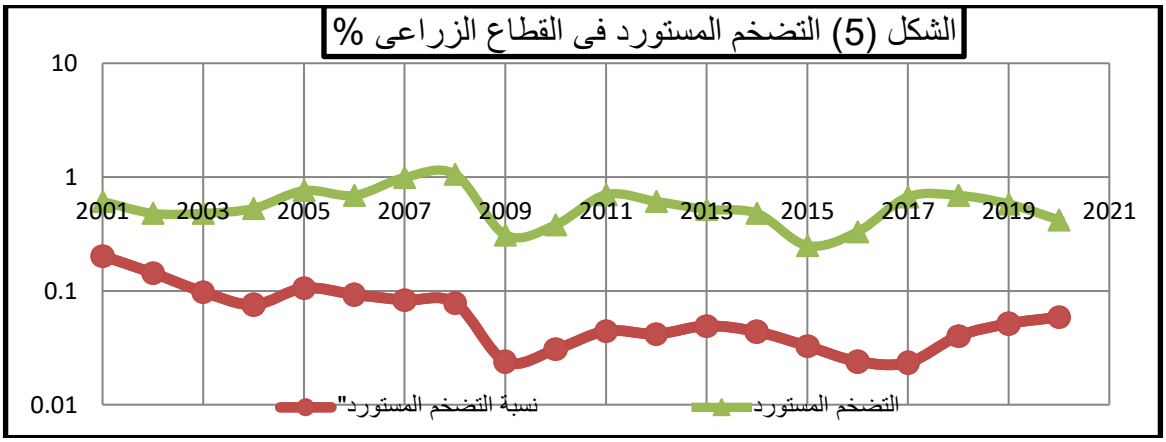

المصدر: *حسبت من الجدول رقم (4).*

التوصيات:

ولذي توصى الدراسة بتعديل الأسعار الجارية للمحاصيل الزراعية بالأسعار الثابتة لاستبعاد التضخم ومراعاة تغير الأذواق وعدم تساوى التغيرات في مستويات الأسعار لكافة أفراد المجتمع وتغير سرعة دوران النقود بسبب تغير عادات الشراء لدى الأفراد، أيضا توصى الدراسة باستخدام سنة حديثة واعتبارها سنة الأساس وعدم الاعتماد على سنة قديمة وحث المؤسسات الحكومية على إصدار أرقام قياسية تتسم بالحداثة. كما لا يجب المساس بالطلب الاستثماري الزراعي، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي فى القطاع الزراعي ، وزيادة حجم المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي المصري للحد من الضغوط التضخمية فى القطاع الزراعي، ولتقليل الاعتماد على الخارج ، وزيادة الصادرات عن الواردات في هذا القطاع للحد من التضخم المستورد، ولتصحيح الخلل فى الميزان التجاري الزراعي، الأمر الذى يؤثر على ميزان المدفوعات فتنخفض أسعار السلع والخدمات.

المراجع

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،(2022) قاعدة التجارة الخارجية، متاح على الإنترنت: https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx تم زيارة الموقع في 15 أبريل 2022.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،(2022)، الكتاب الاحصائى السنوي، متاح على الإنترنت: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23572 تم زيارة الموقع في 5 أبريل 2022.
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،(2022)، مصر فى أرقام، متاح على الإنترنت https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23604 تم زيارة الموقع في 22 أبريل 2022.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2022)،النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، متاح على الإنترنت:https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6151&ind_id=2361 تم زيارة الموقع في 22 أبريل 2022.
5. الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://mped.gov.eg/.
6. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة، الموقع الالكتروني https://www.cbe.org.eg.
7. بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org
8. الرسول ،أحمد أبو اليزيد (2019)، عبد الراضي ،صابرين صبره ، عون خير الله ، ياسمين صلاح ، *اثر التضخم على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري* ، مجلة العلوم الزراعية والبيئة، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، المجلد18، العدد 3،2019 .
9. محمد ،سهام كامل (2009)، " دراسة اقتصادية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق خلال الفترة (2000-2008)، جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، المجلة الأول، العدد الثاني.
10. العصفور ،صالح العصفور(2003)، الأرقام القياسية"،المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد(١٩)،يوليو2003 .
11. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، *بيانات منظمة الأغذية والزراعة*، (Www. FAO.org).
12. صالح ،محمد أحمد عبد الدايم أحمد(2014)، دراسة اقتصادية للضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة ، المجلد 5 ، العدد 12 ،2014.
13. مضاد قرقوط (2008)، سمير جراد، تحليل الأرقام القياسية المطبق على المدخلات الزراعية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة وإصلاح الزراعي، ورقة عمل رقم 38، دمشق نيسان 2008.
14. وزراه الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية نشرة الاقتصاد الزراعي، متاح على الإنترنت https://www.agri.gov.eg/library/25 تم زيارة الموقع في 22 أبريل 2022.
15. حسين ،هبة فهمي محمد(2018)، جبر ، إيناس ممدوح محمود ، الكفاءة النسبية للأرقام القياسية ودورها في تقدير قيم التضخم، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، المجلد 96، العدد الثاني، 2018.

16. كاظم ، إبراهيم جواد(2011)،" الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، (العراق نموذجاً)، جامعة ديالى، مديرية البحث والتطوير والمتابعة، المجلد السابع،العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١١.

الملحق

جدول (1) : تطور الميزان التجاري الزراعي، وصافى الدخل الزراعي ، وأعداد السكان فى مصر خلال الفترة(2000-2020) .

بيان السنوات	صافى الدخل الزراعي	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان الزراعي	أعداد السكان	معدل التضخم العالمي %
	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	المليون نسمة	بالمليون جنيه
2001	53620.92	2111.36	7653.74	5542.38-	65.31	3.80
2002	60488.38	3033.13	9744.51	6711.38-	66.63	2.90
2003	68546.09	4638.24	10061.34	5423.10-	67.96	3.00
2004	82542.17	6857.26	10587.26	3730.00-	69.30	3.50
2005	92887.79	5313.61	13939.05	8625.44-	70.65	4.10
2006	10235.73	4915.53	13044.94	8129.41-	72.01	4.30
2007	116306.66	6787.12	20583.08	13795.96-	73.64	4.80
2008	136756.20	10391.06	13531.31	3140.25-	75.19	8.90
2009	138053.49	15276.70	14463.25	813.45	76.93	2.90
2010	150713.24	16409.44	18491.21	2081.77-	78.68	3.30
2011	179676.09	16453.15	27880.10	11426.95-	80.53	4.80
2012	190815.62	14914.93	31097.04	16182.11-	82.31	3.70
2013	203823.89	18085.51	42004.48	23918.97-	84.63	2.60
2014	223703.70	19409.47	50460.33	31050.86-	86.81	2.30
2015	224917.89	20563.86	48232.44	27668.58-	88.96	1.40
2016	256919.43	25570.30	65586.79	40016.49-	91.02	1.60
2017	329302.89	45508.90	121950.16	76441.26-	95.20	2.20
2018	325087.34	44422.25	143236.32	98814.07-	97.15	2.40
2019	346786.11	45284.57	155974.49	110689.92-	98.90	2.20
2020	364599.83	42708.44	149937.74	107229.30-	100.6	1.90

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،الكتاب الاحصائى السنوي،النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، أعداد متفرقة .

(2)الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://mped.gov.eg/.

(3) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة، الموقع الالكتروني https://www.cbe.org.eg.

(4) بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org